# تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية*

د. ريم عقاب حسين**

* تاريخ التسليم: ٢٢/ ٩/ ٢٠١٢م ، تاريخ القبول: ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٢م.
** قسم المحاسبة/ كلية الحصن/ جامعة البلقاء/ الأردن.

## ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال ودور تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وتحديدها في مجموعة من العوامل التي قُسّمت إلى ثلاث مجموعات تتناسب مع طبيعية عملية التدقيق، المجموعة الأولى تضمنت العوامل المتعلقة بمدقق الحسابات، والمجموعة الثانية العوامل التي تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، والمجموعة الثالثة تضمنت العوامل المتعلقة بالإصدارات المهنية.وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وموافقة عينة الدراسة على أنه يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات وعوامل تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، وعوامل تتعلق بالإصدارات المهنية.

**الكلمات الافتتاحية**: التدقيق الخارجي، غسيل الأموال، شركات التدقيق

# *Abstract:*

*This study aims to state the factors affecting the discovery of the auditor for money laundering operations and the role of auditing regarding the phenomenon of money laundering, identifying his role into a range of factors that have been divided into three groups that commensurate with the normal audit process.The first group included factors related to checker accounts, and the second group factors related to the managers of audited companies, and the third group included factors related to the professional versions.The study found that the external auditor in Jordan knows the importance of the process of auditing towards the phenomenon of money laundering and the approval of the study sample on it was due not to the discovery of money laundering operations that threaten businesses to factors is related to the auditors and to factors related to the management of the audited companies, and factors related to the professional versions.*


***The Key Words:*** *external audit, external auditor, money laundering*

## مقدمة:

تكتسب عملية مكافحة غسيل الأموال اهتماماً كبيراً من قبل السلطات النقدية والمصرفية والجهات الرقابية والإشرافية على الصعيدين المحلي والعالمي، وذلك للأخطار الناجمة عن عمليات غسيل الأموال التي لها انعكاساتها السالبة على أمن الاقتصاد الوطني والعالمي وسلامته.وقد ازدادت أهمية مكافحة غسل الأموال بعد ارتباطها بقضية أخرى هي مكافحة تمويل الإرهاب، مما نشط الجهات الرقابية والإشرافية العالمية على سن تشريعات من أجل تحصين اقتصادياها وأسواقها المصرفية والمالية وأصحاب المهن الحرة ضد العمليات المشبوهة التي تستهدف غسيل الأموال.

خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بدأت العديد من الحكومات والمنظمات بمطالبة القائمين على مهنة تدقيق الحسابات الإسهام بدور في مكافحة عمليات غسيل الأموال والكشف والتقرير عن تلك العمليات وبناء حائط يقف حائلاً دون تورط المنشأة في عمليات غسيل الأموال عن طريق دعم نظام الرقابة الداخلية، وعن طريق برامج الامتثال لمكافحة غسيل الأموال وألزم المدقق الخارجي بدراسة برامج الامتثال المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال لدى منشآت الأعمال والتقرير حول مدى كفاية هذه الضوابط وملاءمتها، ونتيجة لذلك يواجه مدقق الحسابات في الوقت الحاضر مسؤوليات جديدة وتحدياً يتعلق بالكشف والتقرير عن عمليات غسيل الأموال، ولأن دور مدقق الحسابات في كشف عمليات غسيل الأموال مازال مثاراً للجدل فإن هذه الدراسة تحاول عرض مجموعة من العوامل التي قد توثر في اكتشاف عمليات غسيل الأموال ودراستها والتقرير عنها، من خلال تبويبها في ثلاث مجموعات، تتعلق المجموعة الأولى بالإصدارات المهنية المنظمة لعملية التدقيق، وتتعلق المجموعة الثانية بمدقق الحسابات وفهمه لطبيعة مهمّات التدقيق اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وتتعلق المجموعة الثالثة بإدارة المنشأة من خلال توفير ضوابط رقابة داخلية ملائم تمنع عمليات غسيل الأموال، وتوفير آلية تضمن الكشف عن هذه العمليات عند محاولة غاسلي الأموال تمرير هذه العمليات.

## مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح دور مدقق الحسابات ومسؤوليته إزاء عمليات غسيل الأموال، مما يؤدي إلى ضعف التحري لاكتشاف عمليات غسيل الأموال في سجلات منشآت الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في إجراءات التدقيق ونتائج التدقيق، واحتمالية

تعرض المنشأة لمخاطر عمليات غسيل الأموال المتضمنة المساءلة القانونية، وتشويه السمعة وتوقف نشاط (عدم الاستمرارية) ، **لذا تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية**:

- هل يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال؟
- هل عدم اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية لعمليات غسيل الأموال له أسباب ترتبط بمدقق الحسابات؟
- هل عدم اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية لعمليات غسيل الأموال يرتبط بعوامل تتعلق بإدارة منشآت الأعمال؟
- هل عدم اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية لعمليات غسيل الاموال يرتبط بعوامل تتعلق بالإصدارات والإرشادات المهنية؟

## فرضيات الدراسة:

**تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية**:

### الفرضية الأولى:

«لا يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال»

### الفرضية الثانية:

«يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني – إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات».

### الفرضية الثالثة:

«يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني – إلى عوامل تتعلق بإدارات منشآت الأعمال»

### الفرضية الرابعة:

«يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي– إلى عوامل تتعلق بالإصدارات والإرشادات المهنية»

## أهمية الدراسة:

**تكتسب هذه الدراسة أهميتها على المستويين العلمي والعملي من خلال تغطية الجوانب الآتية:**

- دور مدقق الحسابات الخارجي في مكافحة عمليات غسيل الأموال، حيث ضعف تناولها في البحوث والدراسات المحاسبية، واقتصارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- بيان دور مدقق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال وفق المتطلبات المهنية والإرشادات المهنية.والقوانين والتشريعات المنظمة للمهنة.
- بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال المتعلقة بمدقق الحسابات.
- بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال والمتعلقة بالاصدارات المهنية.
- بيان موقف المنظمات والاتحادات المهنية في مجال تدقيق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال.

## أهداف الدراسة:

**تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:**

- استعراض العلاقة وتحليلها بين عمليات غسيل الأموال والقوائم المالية للمنشأة واستمرارية المنشأة وأنظمة الرقابة الداخلية باعتبارها الأداة الرقابية لمنع عمليات غسيل الأموال، وذلك لبيان دور عملية تدقيق الحسابات وأهميتها.
- بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال التي تتعلق بمدقق الحسابات.
- بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال التي تتعلق بادارت منشآت الأعمال.
- بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال التي تتعلق بالاصدارات المهنية.
- وضع مقترحات وتوصيات للمساهمة في تطوير مهنة تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال.

## الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعد عمليات غسيل الأموال ظاهرة جديدة تواجه مدقق الحسابات، وتتطلب الدراسة والتحليل، وفي هذا الجزء من الدراسة نحاول دراسة الظاهرة وتحليلها، وبيان علاقتها بالقوائم المالية، وذلك لمحاولة رسم إطار تحليلي لدور مدقق الحسابات في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والتقرير عنها والعوامل المؤثرة في اكتشافها، حيث يجب أن يدرك مدقق الحسابات التعريف القانوني والعملي لعمليات غسيل الأموال والظروف التي يتم فيها، كون أن الحكومات تقوم بتوسيع نطاق الحالات التي يجب الإبلاغ عنها حيث يشتمل هذا الجزء من الدراسة على موضوعين، الموضوع الأول يتناول مفهوم عمليات غسيل الأموال وأساليبها ومراحلها والعلاقة بين عمليات غسيل الأموال والاحتيال والتصرفات القانونية، وبذلك يكون الباحث قد حدد إطاراً عاماً بين طبيعة عمليات غسيل الأموال وعلاقتها بمهنة التدقيق، ثم يتناول الباحث في الموضوع الثاني أهمية تدقيق الحسابات ودور مدقق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال، وفيما يأتي الموضوعات السابقة بالتفصيل:

### أولاً- مفهوم عمليات غسيل الأموال:

يشتمل القسم الأول من الإطار النظري على إطار عام لمفهوم وعمليات غسيل الأموال ومراحلها وآثارها والعلاقة بين عمليات غسيل الأموال والتصرفات غير القانونية، يهدف من خلالها الباحث إلى إيجاد مدخل يوضح دور مدقق الحسابات ومسؤوليته اتجاه الكشف والتقرير عن عمليات غسيل الأموال، والعوامل المؤثرة في الكشف عن عمليات غسيل الأموال عند تنفيذ المدقق لمهمّاته **حيث ستُناقش الموضوعات الآتية:**

أ. **عمليات غسيل الأموال: المفهوم والمراحل والآثار السلبية لها.**

ب. **علاقة غسيل الأموال بمهنة تدقيق الحسابات.**

**وفيما يأتي بيانها بتفصيل:**

◄ **عمليات غسيل الأموال المفهوم والمراحل والآثار السلبية لها:**

ظهر العديد من المفاهيم المتعلقة بعمليات غسيل الأموال في المدونات القانونية الدولية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث عرفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة في سنة ٢٠٠٣ بأنه تحويل الممتلكات أو إحالتها مع العلم بأنها عائدات فعل إجرامي لغرض إخفاء، أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من عواقب سلوكه وإخفاء أو تمويه

الطبيعة الحقيقية للممتلكات، أو الحقوق، أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات فعل إجرامي، واكتشاف الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم وقت تلقيها، بأنها عائدات فعل إجرامي.

أما على المستوى المحلي فقد صدر القانون الأردني لمكافحة عمليات غسيل الأموال، لحماية منشآت الأعمال من المقاطعة أو العزل أو تفشي هذه الظاهرة السلبية فيه، وعرفه المشرع الأردني «بأنه كل فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو تحويلها أو أي فعل آخر، وكان القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال مع العلم بأنها متحصله من مصادر غير مشروعه» (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٧)

ويمكن القول إن عمليات غسيل الأموال هي إضفاء صفة الشرعية على أموال متأتية من مصدر غير شرعي، وذلك من خلال إدخالها في الدورة المالية الداخلية أو العالمية عبر القنوات المختلفة وإعادة تدويرها.

- **مراحل عمليات غسيل الأموال**: تمر عملية غسيل الأموال بمراحل عدة (الخربشة، ٢٠٠٦) بهدف تحصيل كمية كبيرة من النقد المشروع، بحيث تعدُّ كل مرحلة تمهيد للمرحلة اللاحقة وصولاً إلى المرحلة النهائية التي تنقطع فيها صلة المال غير المشروع بأصله الإجرامي، وهذا ما توصل إليه) البقمي، ٢٠٠٥) بأن غسيل الأموال يمر بعدد من المراحل التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وزيادة الصعوبة في متابعتها يمكن تقسيم مراحل عمليات غسيل الأموال إلى ثلاث مراحل رئيسة هي:

♦ مرحلة الإيداع تتضمن هذه المرحلة إيداع الأموال الناتجة عن الأنشطة غير القانونية في النظام المالي، أي التخلص من الأموال غير المشروعة التي قد تكون نقداً في أغلب الأحيان، باستخدام وسائل عديدة إما بإيداعها مجزأة في حسابات مصرفية قائمة أو تحويلها بتحويلات عبر المصارف وشركات تحويل الأموال أو أوراق مالية ليتم تسليمها في بنوك دول أخرى لاحقاً

♦ مرحلة التغطية وتتم هنا عمليات إبعاد متعمدة لهذه الأموال ونقلها إلكترونياً حول العالم عبر سلسلة متواصلة من التحويلات البرقية والإلكترونية إذ تستخدم القنوات المصرفية العالمية المتاحة إضافة إلى الحسابات للشركات التي لا تمارس أي نشاط اقتصادي حقيقي سوى تلقي التحويلات المالية ثم إعادة إرسالها إلى طرف آخر بعد

تقاضي عمولة محددة، إذ تنتشر مثل هذه الشركات في العديد من المناطق التجارية الحرة حول العالم، كما تعدُّ الوحدات المصرفية الخارجية المسماة ببنوك الأوفشور وسائط مثالية لإنجاز كثير من هذه المعاملات المصرفية، وذلك بالنظر إلى ضعف الرقابة الرسمية على مثل هذه المصارف بصورة عامة، وربما لجأ بعضهم إلى شراء أوعية استثمارية أو أوراق مالية وأسهم وسندات ونحوها خلال هذه المرحلة ثم إعادة بيعها ثم تحويل القيمة إلى بلد آخر (عبد الفتاح، ٢٠٠٧) .

♦ مرحلة الدمج يتم من خلال هذه المرحلة استرجاع الأموال وإعادة ضخها إلى الاقتصاد المحلي والعالمي كأموال مشروعة، وذلك عبر شراء العقارات والأوعية الاستثمارية المختلفة كالفنادق والمرافق السياحية الفاخرة أو الأصول والمعادن الثمينة وبوالص التأمين المختلفة ذات القيمة المرتفعة وتأسيس مشاريع وشركات استثمارية، وبهذا تكون قد اختفت بالفعل أي قرينة يمكن أن تقود إلى معرفة الأصل الحقيقي لهذه الأموال.

## ثالثاً- الآثار السلبية علي الفرد والمجتمع:

إن نجاح عمليات غسيل الأموال واستكمال مراحلها المختلفة مع عدم تمكن السلطات المعنية من اعتراضها أو إيقافها والقبض علي مرتكبيها ومصادره المضبوطات يعني تمكين المجرمين من قطف ثمار جرائهم مما يعني استمراراً للجريمة بشتى أشكالها وازدياداً مضطرداً في الانحراف عن القانون والقيم والمثل العليا مما ينجم عنه تداعيات وإضرار شاملة على الاقتصاديات الوطنية والعالمية، **وجملة من الآثار السلبية التي يتأثر بها الفرد والمجتمع أهمها** (الشيخ، ٢٠٠٣) :

♦ تؤدي إلى انتشار الفساد والجرائم بمختلف أنواعها.

♦ استنزاف موارد الدولة في التصدي للجريمة وتعقب المجرمين.

♦ تحفيز إنشاء المؤسسات التجارية الوهمية التي لا تزاول نشاطاً حقيقياً، وإنما تستغل كيانها المعنوي في فتح الحسابات المصرفية المختلفة وإدارتها لاستقبال العديد من المعاملات (التجارية والمصرفية) الوهمية دون مبرر وإرسالها وإجرائها.

♦ تشويه سمعة القطاع المصرفي والدول التي تمر من خلالها عمليات غسيل الأموال بهدف إضفاء صفة الشرعية عليها.

♦ تقود إلى اضطراب الأسواق المالية وأسعار الصرف وأسعار الأسهم والسندات، وذلك لأن المعاملات التي تتم بيعاً وشراءً لا علاقة لها بمبدأ العرض والطلب أو الجدوى

الاقتصادية أو القيمة الحقيقة للأسهم والسندات، وإنما هي مجرد عمليات عبثية لا فائدة منها سوي التمويه علي الأصل الإجرامي لها.

♦ أن عمليات غسيل الأموال تهدد الشفافية الدولية والمحلية في أسواق المال، كما تهدد السمعة الحسنة في أسواق المال، وتعلم موظفيها الفساد مما يخلق مناخاً مناسباً لوجود أسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية.

◄ **علاقة غسيل الأموال بتدقيق الحسابات**:

نتناول في هذا الجزء علاقة غسل الأموال بمهنة التدقيق من خلال دراسة تأثيرات غسيل الأموال على البيانات المالية، واستمرارية منشآت الإعمال، وتأثير على ضوابط الرقابة الداخلية.

♦ **تأثير عمليات غسيل الأموال على البيانات المالية**:

بين تقرير صادر عن اتحاد المحاسبين القانونيين أن هنالك أوجه شبه واختلاف بين عمليات غسيل الأموال وعمليات الاحتيال والغش، حيث أشار إلى أن كليهما له تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية، ولكن تأثير عمليات غسيل الأموال يعد أقل من عمليات الغش والاحتيال، باعتبار أن غاسلي الأموال هدفهم هو استخدام المنشأة كوسيلة لتحويل الأموال أكثر من كونها أداة لاختلاس هذه الأموال، وهذه الوسيلة قد تكون من خلال استخدم المنشأة مثل المصارف والمؤسسات المالية، أو قد يقوم غاسلو الأموال باستثمار أموالهم في تأسيس شركات لممارسة نشاطات مختلفة، أو شراء مؤسسات قائمة.وهذا يؤثر بشكل غير مباشر ولا يمكن قياس أثره بشكل دقيق، وهذا يزيد من صعوبة مهمة مدقق الحسابات في الكشف عن عمليات غسيل الأموال والتقرير عنها.

♦ **تأثير عمليات غسيل الأموال على استمرارية منظمات الأعمال**:

تعدُّ عمليات غسيل الأموال قضية مهمة بالنسبة للمحاسبين القانونية النظر ما إذا يمكن لعمليات غسل الأموال التأثر على الاستمرارية، **ويرى الباحث أنه يمكن أن تشتمل عدم الاستمرارية الحالات الآتية**:

- قد تخضع منشآت الأعمال لعدم الاستمرارية في مجال عمليات غسيل الأموال في حال كانت التشريعات القانونية تمنع مزاولة النشاط الناتج عن عملية غسيل أموال، وينشأ عن ذلك إغلاق المنشأة ومصادرة أموالها إذ ثبت أن الغرض والغاية لتأسيس هذه المنشآت هو غسيل الأموال، وهنا يأتي دور مدقق الحسابات في دراسة نشاط العميل والتعرف على العملاء وأنشطة المنشأة.

- إن تورط منشآت الأعمال كقنوات لتمرير عمليات غسيل الأموال مثل المصارف وشركات الصرافة قد ينتج عنه تداول مبلغ مرتفع ولكن لفترة محدودة الأمر الذي يؤثر على سيولة المنشأة خاصة في القطاع المصرفي، إضافة إذا ثبت تورط المؤسسة المالية ينتج عنه مساءلة قانونية قد تتعرض المؤسسة لمصادرة أموالها والإغلاق تبعاً للقوانين والأنظمة إضافة إلى الإضرار بسمعة المنشأة.

- عندما تقوم الجهات الرقابية بسحب تراخيص بعض المنشآت لإخفاقها في الالتزام بالضوابط القانونية والمتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى وجود ثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية لم تقم منشآت الأعمال بمعالجة.

♦ **تأثير عمليات غسيل الأموال على أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال**:

يعدُّ نظام الرقابة الداخلية الوسيلة الأساسية لحماية منظمات الأعمال من عمليات غسيل الأموال، وتقع على إدارة المنشأة وضع ضوابط الرقابة الملائمة لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال، حيث دعت مختلف الهيئات الدولية لمكافحة غسيل الأموال، والجهات القانونية المحلية والدولية المنشآت إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية للمساهمة في مكافحة غسيل الأموال ضمن برامج يطلق عليها برامج مكافحة غسيل الأموال، تشتمل على مجموعة من السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة توضح سياسة الإدارة في مكافحة عمليات غسيل الأموال وتطبيق أهم مبدأ رقابي وهو مبدأ اعرف عميلك، وعكس هذه السياسة في الإجراءات المطبقة لدى المنشأة، إضافة إلى التخصص ضمن الهيكل التنفيذ للمنظمة، واعتماد وظيفة مستقلة تتولى الإشراف على التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة المتعلقة بغسيل الأموال تدعى «وحدة الأخطار»أو الامتثال «، وقد ألزم قانون مكافحة غسيل الأموال الأردني جميع القطاعات الخاضعة للقانون إلى ضرورة تفعيل دور دائرة التدقيق في تقويم إجراءات المنظمة في مكافحة غسيل الأموال، إضافة إلى تكليف المدقق الخارجي بدراسة وتقويم مدى التزام منظمات الأعمال بمتطلبات قانون غسيل الأموال والتقرير عنها، وإبلا غ الجهات المختصة حول أي مخالفة من المنظمة لقانون وتعليمات مكافحة غسيل الأموال وعدم الالتزام بالمتطلبات القانونية، وعلى هذا فإن عمليات غسيل الأموال أثرت على أنظمة الرقابة الداخلية، حيث ألزمت منظمات الأعمال بتطوير ضوابط الرقابة الداخلية كوسيلة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وبهذه الطريقة تكون أنشطة الرقابة هي خط الدفا ع القوي اتجاه عمليات غسيل الأموال.

من خلال الاستعراض السابق لبعض الجوانب الأساسية لعلاقة عمليات غسيل الأموال ومهنة تدقيق الحسابات التي اعتمد الباحث فيها على الاستقراء والربط **نتوصل إلى أن هنالك أسباب تحد من اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال تصنف في المجموعات الآتية**:

- **عوامل تتعلق بالإصدارات القانونية والمهنية المنظمة للمهنة التدقيق**:

إن مهنة تدقيق الحسابات تنظم من خلال مجموعة من التشريعات القانونية التي توضح مسؤوليات وواجبات مدقق الحسابات، وان قوانين غسيل الأموال تختلف في تحديد مسؤولية مدقق الحسابات اتجاه هذه الظاهرة بل إن بعض التشريعات مثل المملكة المتحدة ألزمت مكاتب التدقيق بوضع برامج لديها لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وإلزام المدقق بالإبلاغ عن علم أو اشتباه بعملية غسيل الأموال داخل منشأة العميل، أما في المملكة الأردنية الهاشمية فإن القانون ألزم مدقق الحسابات التقرير والفحص عن مدى التزام منشآت الأعمال بالقواعد المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أما الإصدارات المهنية والأدلة الإرشادية فلم توفر دليلاً أو معياراً مهنياً يحدد مسؤولية مدقق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال، ويضع الإرشادات التي تساعد مدقق الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسيل الأموال.

- **عوامل تتعلق بمدقق الحسابات الخارجي**:

تتضمن هذه المجموعة أن يكون لدى مدقق الحسابات إدراك واضح لدور ومسؤوليات مدقق الحسابات في الكشف عن عمليات غسيل الأموال، وأن يكون لديه معرفة حول أثر عمليات غسيل الأموال على القوائم المالية وعلى استمرارية المنشأة، ودور نظام الرقابة الداخلية في منع عمليات غسيل الأموال ومعرفة بتعليمات قانون مكافحة غسيل الأموال وأهم الضوابط القانونية الواجب من المنظمة الالتزام بها، التي يتطلب من مدقق الحسابات تقويم مدى الالتزام المنشأة بها.

- **عوامل تتعلق بإدارة المنشأة**:

إن مكافحة غسيل الأموال يأتي بالدرجة الأولى من مسئولية إدارة المنشأة من خلال التزامها بتوفير مجموعة من الضوابط الرقابية، والالتزام ببرنامج مكافحة غسيل الأموال، ودعم دائرة التدقيق الداخلي في تنفيذ عملية التقرير عن الأنظمة الداخلية وملاءمتها لمنع عمليات غسيل الأموال وتعاونها مع المدقق الخارجي في تنفيذ عملية تقويم سياسات المنشأة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، وتفعيل دور لجنة التدقيق في تقويم ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، ودعمها لأداء دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.

## الدراسات السابقة:

موضوع أهمية تدقيق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال ومسؤوليته اتجاهها والعوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال من المواضيع المهمّة والحديثة نسبياً، فمن خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة والمتعلقة بهذا الموضوع نجد أن هناك ندرة في العالم العربي وفي الأردن خاصة، حيث استهدفت الدراسات السابقة التعرف إلى مفهوم غسيل الأموال والمخاطر المحتملة التي قد تواجه أو تهدد الاقتصاد والمنشآت، ودراسة الظاهرة من الناحية القانونية والاقتصادية، وبعض الدراسات المحاسبية النظرية دون استقراء ميداني **ومن أهم الدراسات في هذا المجال**:

دراسة (**ريم، عقاب، ٢٠١٢**) هدفت الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال مهمّاتها الموكل إليها بتقويم نظم الرقابة الداخلية، ودعم عمل دائرة التدقيق الداخلي في دراسة نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسيل الأموال، ووضع الآلية المناسبة لتأكد من الالتزام المصرف بتطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال، ودعم عمل التدقيق الخارجي في تقويم سياسات وإجراءات المصرف المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمكافحة غسيل الأموال وتقيد إدارة المصرف بتطبيق متطلبات قانون مكافحة غسيل الأموال والتقرير عنها مع التقرير السنوي.: توصلت الدراسة إلى أن لجنة التدقيق تسهم بدرجة مرتفع في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية من خلال أنشطتها في تقويم نظام الرقابة الداخلية، وفي دعم وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي

دراسة (**جمعة، ٢٠٠٦**) هدفت الدراسة إلى بيان دور مدقق الحسابات ومسؤوليته في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال عند تدقيق البيانات المالية، وقدم الباحث إطاراً نظرياً مقترحاً لمساعدة مدقق الحسابات على اكتشاف عمليات غسيل الأموال والتقرير عنها، وقد توصل الباحث إلى إن مسؤولية منع جريمة غسيل الأموال واكتشافها تقع على عاتق الإدارة، وعلى المدقق القيام بواجباته المهنية وفقا للمقترحات والتوصيات التي قدمها الباحث وفق الإطار المقترح لعملية التدقيق.

أما دراسة **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2004)** بين هذا التقرير موقف مهنة المحاسب اتجاه غسيل الأموال من خلال بيان أوجه الشبه بين جرائم عمليات غسيل الأموال والاحتيال حيث يرى التقرير أن كليهما له تأثير مباشر أو غير مباشرة على القوائم المالية، وبين التقرير أن هناك ظروفاً معينة وأوجه ضعف في نظام الرقابة الداخلية تسمح بإمكانية حدوث الاحتيال وهي نفسها تسمح بحدوث جرائم غسيل الأموال، بين التقرير القواعد الأساسية في مكافحة غسيل الأموال وهما قاعدة التعرف هوية العميل، وقاعدة

الإفصاح عن العمليات المشبوهة، وأوصى التقرير بضرورة أن تؤدي المهنة دوراً فاعلا في محاربة عمليات غسيل الأموال عن طريق التركيز على فحص عن الأفراد المتورطين في عمليات غسيل الأموال والكشف عنهم.

**(Dieter, Mention 2010)** هدفت هذه الدراسة إلى التقرير عن مدى ملاءمة معيار ISO لإنشاء نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسيل الأموال وكشفها، والذي يعمل بشكل فعال كعنصر في تقويم مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية ويساعد في تقويم مدى امتثال منشآت الأعمال لتطبيق مدى اعرف عميلك (KYC) ، ومكافحة غسل الأموال (AML) وفق متطلبات المنظمات المصرفية لوكسمبورج، واستخدم الباحث في دراسته منهج دراسة الحالة لاختبار فاعلية نظم الرقابة الداخلية وكفاءتها. وتوصلت الدراسة إن نموذج المقترح لتقويم يسهل عملية التقويم من خلال هيكل المصفوفة وأن هذا الاختبار يساعد في التأكد من فاعلية الضوابط الرقابية، وبيان هل هيكل نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجالات تسمح بعمليات غسيل الأموال؟ ، إضافة إلى بيان المجالات التي تقع ضمنها مخاطر عمليات KYC مكافحة غسل الأموال.ويمكن استخدام هذا النموذج للجمع بين مختلف صيغ التقارير الداخلية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الدراسة الأولى –على حد علم الباحث– التي تناولت موضوع غسيل الأموال ومهنة التدقيق في الأردن، مع التركيز على العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها.

## ٣ـ منهجية الدراسة:

### أساليب جمع البيانات:

**اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدِّراسة على منهجين:**

♦ **المنهج الاستقرائي**: الذي يعتمد على دراسة الدراسات السابقة وتحليلها، إضافة إلى دراسة الأدب المحاسبي، والإصدارات المهنية والقانونية، لاستقراء دور ومسؤوليتة مدقق الحسابات اتجاه عمليات غسيل الأموال ومحاولة تحديد العوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال، التي رُبطت بمدقق الحسابات، وبإدارة المنشأة، بالإصدارات المهنية والقانونية.

♦ **المنهج العملي**: حيث قام الباحث بتصميم استبانة استناداً إلى الإطار النظري، وقام الباحث بتحكيمها بوساطة مجموعة من الزملاء أعضاء هيئة التدريس والمهنيين والأخذ بملاحظاتهم لإثراء الدراسة.وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

## مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المزاولين، والمسجلين لدى جمعيَة المحاسبين القانونيين الأردنيين، ويعملون في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل الجمعية، ومن واقع سجلات الجمعيَّة وجد أنَّ عدد هذه المكاتب (١٨٥) مكتباً يعمل فيها (٤٨٧) وأن عدد المرخصين الذين يحملون مؤهلاً مهنياً، بعد البكالوريوس CPA أو غيرها من الشهادات المهنية العالمية والمعترف بها محلياً وعربياً ودولياً يزيدون على مائتي عضو مرتبطين مهنياً مع هذه المؤسسات، واختيرت عينة عشوائياً ووزِّعت (١٧٠) استبانة واستُرجعت (١٦٧) منها، واستبعد من التحليل ١٧ استبانة لعدم جدية الإجابة عن أسئلتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (١٥٠) استبانة.

## ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد حُسب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا حيث تراوح (٠,٧٧ – ٠,٩٢) والجدول (١) يبين هذه المعاملات، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

**الجدول (١)**

**معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا**

| المجال | الاتساق الداخلي |
|---|---|
| أهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال | ٠,٧٤ |
| العوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والمتعلقة بمدقق الحسابات | ٠,٧٤ |
| العوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والمتعلقة بإدارة المنشأة | ٠,٨٠ |
| العوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والمتعلقة بالإصدارات المهنية | ٠,٨٠ |
| الأداة ككل | ٠,٩٢ |

## التحليل الإحصائي:

حُلِّلت البيانات المجمعة التي قامت عينة الدراسة بالإجابة عليها من خلال برنامج الرزم الإحصائية spss ولغايات توصيف البيانات وبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول كل فقرة من فقرات الدراسة ومجالات الدراسة، فقد كانت كل فقرة من فقرات كل محور مقسمة وفق تصنيف ليكيرت ثلاثي الأبعاد كالآتي:

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | لا يوافق |
|---|---|---|---|
| الترميز | ٣ | ٢ | ١ |
| | ٣ –٢ | ١,٩٩ –١ | ٠,٩٩ –٠ |

وطبقا للجدول أعلاه، إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (٠– ٠,٩٩) إذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا العامل بدرجة منخفضة، أما إذ كان الوسط الحسابي يقع بين (١– ١,٩٩) إذا يدل ذلك على موافقة عينة على هذا العامل بدرجة متوسطة، أما إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (٢– ٣) فيدل ذلك على موافقة عينة الدراسة على هذا العامل بدرجة مرتفعه.

## خصائص عينة الدراسة:

لتحديد خصائص عينة الدراسة ضمنت قائمة الاستبانة مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة من مدققي الحسابات الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة في الأردن بواسطة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ويبين الجدول (٢) العوامل الديمغرافية للمحبين

**الجدول (٢)**

**التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة**

| | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| العمر | اقل من ٣٠ | ٣٠ | ٢٠ |
| | من ٣٠– إلى اقل من ٤٠ | ٨٠ | ٥٣,٣ |
| | من ٤٠ فأكثر | ٤٠ | ٢٦,٧ |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | ١٣٠ | ٦٨,٢ |
| | ماجستير | ١٤ | ١٠ |
| | دكتوراه | ٦ | ٠,٢ |
| الخبرة العملية | من ٥– اقل من ١٠ | ٥٠ | ٣٣ |
| | من ١٠– اقل ١٥ | ٧٠ | ٤٦,٦ |
| | من ١٥ فأكثر | ٣٠ | ٢٠,٤ |

| | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| حضور دورات متعلقة بغسيل الأموال | نعم | ٨٦ | ٥٧ |
| | لا | ٦٤ | ٤٣ |
| | المجموع | ١٥٠ | ١٠٠,٠ |

بين الجدول أعلاه الخصائص الديمغرافية للعينة الدراسة ونلاحظ ما يأتي:

- العمر يبين الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة بلغت أعمارهم اقل من ٤٠ وأكثر من ٣٠ حيث بلغت نسبتهم.٥٣,٣مما يعني أن عينة الدراسة هم من ذوي المعرفة والخبرة في الإجابة على الاستبانة.

- المؤهل العلمي: يبين الجدول أن أكبر نسبة من عينة الدراسة حاصل على مؤهل علمي بدرجة البكالوريوس حيث بلغت النسبة ٨٦٪ مما يعني أن عينة الدراسة هم من يمتلكون المعرفة التي تمكنهم من الإجابة على الاستبانة.

- الخبرة العملية: يبين الجدول أن أكثر عينة الدراسة خبراتهم تتجاوز عشر سنوات وأقل من ١٥سنة حيث بلغت نسبتهم ٤٦,٦ ٪ مما يعني أنه تتوافر الخبرة الكافية لعينة الدراسة

- الدورات التدريبية في مجال مكافحة غسيل الأموال بلغت نسبة المجيبين الذين حضور دورات تدريبه تتعلق عمليات غسيل الأموال ٥٧٪من المجيبين ومما يدل على أن المجيبين لديهم دراية ومعرفة بموضوع الدراسة.

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

◄ **الفرضية الأولى**: لا توجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال

للتحقق من صحة هذه الفرضية اُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى معرفة مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال والجدول أدناه يبين ذلك

**الجدول (٣)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة**

**حول أهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | توجه الإجابة |
|---|---|---|---|
| تسهم عملية تدقيق الحسابات في تنفيذ المتطلبات القانونية المتعلقة بالاختبار المستقل لبرامج مكافحة غسيل الأموال وأنظمة الرقابة الداخلية | ٢,٨١ | ٠,٤٨ | مرتفع |
| تسهم عملية تدقيق الحسابات في تقديم الاستشارات الرقابية لمساعدة منشآت الأعمال في تلبية المتطلبات التي تفرضها بعض الحكومات لبرامج مكافحة غسيل الأموال | ٢,٨١ | ٠,٤٣ | مرتفع |
| تسهم عملية تدقيق الحسابات في مساعدة إدارة المنشأة في تحديد نقاط الضعف في برنامج مكافحة غسيل الأموال وطرق علاجها، ورفع التقارير إلى الإدارة | ٢,٧١ | ٠,٤٧ | مرتفع |
| قد تسهم عملية تدقيق الحسابات في تقويم إمكانية تعرضه منشآت الأعمال لأنشطة غسيل الأموال ومخاطر السمعة وعدم الاستمرارية | ٢,٧٤ | ٠,٥٤ | مرتفع |
| قد تسهم عملية التدقيق في تخفيض تعرض منشآت الأعمال لمخاطر التزام | ٢,٧٩ | ٠,٥٥ | مرتفع |
| قد تسهم عملية التدقيق في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في منشآت الأعمال | ١,٣٠ | ٠,٧٩ | متوسطة |
| **الإجمالي** | ٢,٥٠ | ٠,٢٢ | مرتفع |

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتوجه الإجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل، ويظهر الجدول أن هنالك توجهاً بدرجة مرتفعه لدى المجيبين عن الفقرات المتعلقة بمدى معرفة مدققي الحسابات الأردنيين وإدراكهم لأهمية عملية التدقيق الخارجي اتجاه عمليات غسيل الأموال، ويبين الجدول أيضا موافقة عينة الدراسة على أن لعملية التدقيق في مجال ظاهرة غسيل الأموال دوراً رئيسياً وأساسياً في تنفيذ المتطلبات القانونية لقانون مكافحة غسيل الأموال التي تنص على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقرير عن مدى ملاءمة وكفاءة إجراءات المنشأة فيما يتعلق ببرامج مكافحة غسيل الأموال حيث بلغ الوسط الحسابي٢,٨١، ومن خلال تقريره الذي يمكن الإدارة من تحديد نقاط الضعف في البرنامج مكافحة غسيل الأموال ومعالجتها، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من خبرة مدقق الحسابات في تطوير برامج مكافحة عمليات من خلال الاستشارات الرقابية التي يقدمها المدقق للشركة، ويمكن لعملية التدقيق الخارجي من خلال تدقيق الالتزام أن تسهم في تخفيض تعرض المنشأة لمخاطر عدم الامتثال "الالتزام

"بالمتطلبات القانونية وتسهم في تخفيض إمكانية تعرض منشآت الأعمال إلى مخاطر السمعة، أما فيما يتعلق بمدى مقدرة عملية التدقيق الخارجي على اكتشاف عمليات غسيل الأموال، فقد كان توجه الإجابة بدرجة متوسطة، وذلك أن تأثيرها على البيانات المالية غير مباشرة، ولا يمكن قياسه.و يمكن القول إن التوجه العام للمجيبين يدل على أن هناك توجهاً بدرجة مرتفعة لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية حول إدراكهم لأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال.

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفقرات التي تشكل الفرضية الأولى مع العلامة المعيارية (١,٥) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار «ت» كما هو مبين في الجدول (٤) .

**الجدول (٤)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار «ت» للفقرات التي تشكل الفرضية الأولى**

| أهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٥٠ | ٢,٧٧ | ٠,٢٩٦ | ٥٢,٦٥٦ | ١٤٩ | ٠,٠٠٠ |

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (١,٥) حيث بلغت قيمة "ت" ٥٢,٦٥٦ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠٠٠، مما يشير إلى رفض الفرضية الأولى لا يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال وقبول الفرضية بأنه يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال.

◄ **الفرضية الثانية**– يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني – إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات.

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى أراء مدقق حسابات حول أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تتعلق بمدقق الحسابات والجدول أدناه يبين ذلك.

**الجدول (٥)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء عينة الدراسة حول أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال إلى أسباب تتعلق بمدققي الحسابات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | توجه الإجابة |
|---|---|---|---|
| عدم معرفة المدقق لواجباته ومسؤولياته اتجاه الكشف عن عمليات غسيل الأموال | ٢,٥٨ | ٠,٦٤ | مرتفع |
| عدم معرفة المدقق لأهداف عملية التدقيق اتجاه عمليات غسيل الأموال | ٢,٥٨ | ٠,٦٢ | مرتفع |
| عدم معرفة المدقق لمجالات التدقيق اتجاه عمليات غسيل الأموال | ٢,٥٦ | ٠,٦٥ | مرتفع |
| عدم فهم المدقق لمخاطر عمليات غسيل الأموال على استمرارية المنشأة | ٢,٥٥ | ٠,٦١ | مرتفع |
| عدم فهم المدقق لتأثير عمليات غسيل الأموال على قوائم مالية للمنشأة | ٢,٥١ | ٠,٧٠ | مرتفع |
| عدم قدرة المدقق على بذل العناية الكافية في أثناء عملية تدقيق الالتزام | ٢,٥١ | ٠,٦٤ | مرتفع |
| فهم المدقق لمجالات التخطيط الجيد للتدقيق التي تسهم في كشق عمليات غسيل الأموال | ٢,٤٧ | ٠,٦٩ | مرتفع |
| الدراسة والتقويم الجيد للرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال | ٢,٤١ | ٠,٧٠ | مرتفع |
| استقلال المدقق وموضوعيته ونزاهته | ٢,٣٦ | ٠,٦٨ | مرتفع |
| المعرفة العلمية لجوانب غسيل الأموال والخبرة المهنية فيما يتعلق بمعمليات غسيل الأموال | ٢,٣٥ | ٠,٧٢ | مرتفع |
| عدم تخصيص جزء من برامج التعليم المستمر للمدقق حول عمليات غسيل الأموال | ٢,٣٥ | ٠,٧٥ | مرتفع |
| ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لوجود عمليات غسيل الأموال أثناء تنفيذ مهمّات التدقيق | ٢,٣٢ | ٠,٧٢ | مرتفع |
| تحميل المدقق مسؤولية أكبر عند عدم اكتشاف غسيل الأموال | ٢,٣١ | ٠,٧٧ | مرتفع |
| حجم وطبيعة اختبارات التدقيق لمجالات تقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، وأنشطة المنشأة. | ٢,٣١ | ٠,٧٨ | مرتفع |
| استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق واكتشاف عمليات غسيل الأموال | ٢,٢٣ | ٠,٧١ | مرتفع |
| **الإجمالي** | ٢,٤٣ | ٠,٣٥٨ | مرتفع |

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه الإجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية ككل، ويبن الجدول أن:

- هناك توجهاً موافقاً لدى عينة الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بأسباب عدم اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال ومتعلقة بمدقق الحسابات مرتب حسب الأهمية، ونلاحظ تطابقها مع الإطار النظري الذي أشار إلى وجود قصور في التشريعات

والإصدارات المهنية التي تحدد مسؤوليات المدقق، وطرق التدقيق والوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ مهمّات التدقيق لاكتشاف عمليات غسيل الأموال، من خلال بيان دور ومسؤوليات المدقق وأثر عمليات غسيل الأموال على القوائم المالية، ومخاطر هذه العمليات حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات التي تناولت هذه الموضوعات بين (٢,٥١– ٢,٥٨) ، أما فيما يتعلق بتنفيذ عملية التدقيق، فقد أبدى مدقّقو الحسابات موافقتهم على أن عدم وجود إرشادات ترشد مدقق الحسابات بآلية تنفيذ عملية التدقيق وتسهم في تنفيذها بشكل مناسب، أحد العوامل الأساسية لعدم اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال، حيث تراوح الوسط الحسابي للفقرات الدراسية بين (٢,٥١– ٢,٢٣).كما دل الوسط الإجمالي للمجيبين على موافقة عينة الدراسة وبدرجة مرتفع على مجموعة العوامل المتعلقة بمدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبارها من العوامل المؤثرة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفقرات التي تشكل الفرضية الأولى مع العلامة المعيارية (١,٥) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في الجدول (٦) .

**الجدول (٦)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار «ت» للفقرات التي تشكل الفرضية الثالثة**

| ترجع أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٥٠ | ٢,٤٣ | ٠,٣٥٨ | ٣١,٧٧٨ | ١٤٩ | ٠,٠٠٠ |

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (١,٥) حيث بلغت قيمة "ت" ٥٢,٦٥٦ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠٠٠، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني – إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات

◄ **الفرضية الرابعة**: يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي– إلى عوامل تتعلق بإدارة منشآت الإعمال.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تتعلق بإدارة المنشأة والجدول أدناه يبين ذلك.

**الجدول (٧)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء عينة الدراسة حول أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تتعلق بإدارة المنشأة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | توجه الإجابة |
|---|---|---|---|
| توافر نظام للرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال | ٢,٥٨ | ٠,٦٢ | مرتفع |
| مهمّات إدارة التدقيق الداخلي في تنفيذ المتطلبات القانونية لمكافحة عمليات غسيل الأموال | ٢,٥٨ | ٠,٦٢ | مرتفع |
| تعاون الإدارة مع مدقق الحسابات في تنفيذ تقويم برامج مكافحة غسيل الأموال | ٢,٥٨ | ٠,٦٤ | مرتفع |
| لجان التدقيق ودورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسيل الأموال، ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي | ٢,٥٦ | ٠,٦٥ | مرتفع |
| حجم المنشأة محل التدقيق تعدد فروعها وتنوع أنشطتها | ٢,٢٣ | ٠,٧٩ | مرتفع |
| المركز المالي للمنشأة وتأثير عمليات غسيل الأموال | ٢,٢٠ | ٠,٧٨ | مرتفع |
| وجود وحدة امتثال ومكافحة لعمليات غسيل الأموال | ٢,١٥ | ٠,٧٥ | مرتفع |
| كفاءة إدارة المنشأة وأمانتها والتزامها بتوفير ضوابط الرقابة الداخلية | ١,٨٨ | ٠,٧٩ | مرتفع |
| **الإجمالي** | ٢,٣٥ | ٠,٤٥٥ | مرتفع |

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه الإجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة، ويبن أن هناك توجهاً إيجابياً لدى عينة الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بإدارة المنشأة فقد حدِّدت العوامل المتعلقة بإدارة المنشأة، التي تشتمل على نظام الرقابة الداخلية فكلما كانت إجراءات الرقابة الداخلية قوية لدى منشأة يمكن كشف العمليات أما إذا كانت ضعيفة فستكون بيئة ملائمة لتنفيذ عمليات غسيل الأموال، إضافة إلى وجود لجان للتدقيق تسهم في تقويم نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ودعم وظيفة المدقق الداخلي والخارجي في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية، ووضع آلية مناسبة لعمل دائرة التدقيق بما يسهم في اكتشاف الضعف أو عدم الالتزام ببرنامج مكافحة غسيل الأموال إضافة إلى وجود تعاون مع المدقق الخارجي ووجود وحدة امتثال ومكافحة لعمليات غسيل الأموال، حيث تراوحت إجاباتهم من ٢,١٥– ٢,٥٨ وبتوجه إجابة مرتفع

كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للفقرات التي تشكل الفرضية الأولى مع العلامة المعيارية– معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار «ت» كما هو مبين في الجدول (٨) .

**الجدول (٨)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار «ت» للفقرات التي تشكل الفرضية الرابعة**

| أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال إلى عوامل تتعلق بإدارة المنشأة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٢ | ٢,٣٥ | ٠,٤٥٥ | ٢٢,٧٣٩ | ١٤٩ | ٠,٠٠٠ |

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (١,٥) حيث بلغت قيمة "ت" ٥٢,٦٥٦ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠٠٠، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية: يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي– إلى عوامل تتعلق بإدارة منشآت الأعمال

◄ **الفرضية الخامسة**: يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد المنشآت من وجهة نظر المدقق الخارجي إلى عوامل تتعلق بالإصدارات المهنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية أُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي ترجع إلى أسباب تتعلق بالإصدارات المهنية والجدول أدناه يبين ذلك.

**الجدول (٩)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء عينة الدراسة حول أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تتعلق بالإصدارات المهنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية**

| الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | توجه الإجابة |
|---|---|---|---|
| **العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية المتعلقة بظاهرة غسيل الأموال** | | | |
| عدم وجود معايير تدقيق تحدد مسؤولية المدقق اتجاه الكشف عن عمليات غسيل الأموال والتقرير عنها | ٢,٦٤ | ٠,٥٧ | مرتفع |
| عدم وجود إرشادات لمساعدة المدقق في تقويم إمكانية حدوث غسيل الأموال | ٢,٦٢ | ٠,٦٠ | مرتفع |
| عدم وجود إرشادات لمساعدة المدقق في تقويم مخاطر غسيل الأموال | ٢,٦١ | ٠,٦٥ | مرتفع |
| عدم وجود إرشادات تتضمن شرحا لكيفية اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها | ٢,٦٠ | ٠,٦٣ | مرتفع |
| لا يوجد إرشادات واضحة عن مسؤولية المدقق في اكتشاف عمليات غسيل الأموال | ٢,٦٠ | ٠,٦٢ | مرتفع |
| فعالية قواعد السلوك المهني وآدابه | ٢,٦٠ | ٠,٦٥ | مرتفع |
| **الإجمالي** | ٢,٦١ | ٠,٣٧٢ | مرتفع |

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه الإجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الخامسة، ويبن أن هناك توجهاً إيجابياً لدى عينة الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بالإصدارات المهنية كونها تعدُّ المرشد والدليل لقياس كفاءة التدقيق، وتحدد المسائل التي يمكن لمدقق حسابات الاستشهاد بها لتنفيذ مهمّات التدقيق، ولذا إن عدم توافر الإصدارات المهنية يساهم في عدم مقدرة المدقق لاكتشاف عمليات غسيل الأموال، وإن فجوة التدقيق سوف تتسع بسبب عدم وضوح مسؤولية المدقق وواجباته ومجالات التدقيق لمكافحة غسيل الأموال.

كما تمت مقارنة المتوسط الحسابي للفقرات التي تشكل الفرضية الأولى مع العلامة المعيارية (٣) – معيار قبول الفرضية– باستخدام اختبار «ت» كما هو مبين في الجدول (١٠) .

**الجدول (١٠)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار «ت» للفقرات الفرضية الخامسة**

| ترجع أسباب عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال إلى أسباب تتعلق بالإصدارات المهنية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجات الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٢ | ٢,٦١ | ٠,٣٧٢ | ٣٦,٦٥٠ | ١٤٩ | ٠,٠٠٠ |

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = ٠,٠٥) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (١,٠٥) حيث بلغت قيمة «ت» ٥٢,٦٥٦ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠٠٠، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية: يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد المنشآت من وجهة نظر المدقق الخارجي إلى عوامل تتعلق بالإصدارات المهنية.

## النتائج:

**توصلت الدراسة إلى:**

١. يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وذلك لأن عملية التدقيق قد تسهم في مساعدة منشآت الأعمال بتنفيذ المتطلبات القانونية لتدقيق الالتزام، وتحديد نقاط الضعف والقوة في برامج مكافحة غسيل الأموال

٢. يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني– إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات تشتمل على

عدم معرفة المدقق لواجباته ومسؤولياته اتجاه الكشف عن عمليات غسل الأموال ومعرفته لأهداف عملية التدقيق ومجالاته اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وعدم معرفته لمخاطر عمليات غسيل الأموال على استمرارية المنشأة وتأثيرها على قوائم مالية للمنشأة، إضافة إلى عدم معرفة المدقق لمجالات التخطيط الجيد لعملية التدقيق، التي تسهم في كشف عمليات غسيل الأموال، والمعرفة العلمية عن ظاهرة غسيل الأموال ومراحله وطرقها وتوفر الخبرة المهنية لمدقق الحسابات فيما يتعلق بعمليات غسيل الأموال وعدم تخصيص جزء من برامج التعليم المستمر للمدقق حول عمليات غسيل الأموال، وممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لوجود عمليات غسيل الأموال في أثناء تنفيذ مهمّات التدقيق، وتحديد حجم وطبيعة اختبارات التدقيق لمجالات تقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وأنشطة المنشأة.

٣. يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الإعمال –من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي الأردني– إلى عوامل تتعلق بإدارات منشآت الأعمال وتشتمل على قوة وفاعلية نظام للرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وجود وحدة امتثال لمكافحة غسيل الأموال، ووجود تحديد واضح لمهمّات إدارة لتدقيق داخلي في تنفيذ المتطلبات القانونية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، إضافة إلى تعاون الإدارة مع مدقق الحسابات في تنفيذ تقويم برامج مكافحة غسيل الأموال، ومساهمة لجان التدقيق من خلال دورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسيل الأموال، ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، حجم المنشأة محل التدقيق من حيث تعدد فروعها وتنوع أنشطتها والمركز المالي للمنشأة وتأثير عمليات غسيل الأموال، وكفاءة إدارة المنشأة وأمانتها والتزامها بتوفير ضوابط الرقابة الداخلية

٤. يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد المنشآت من وجهة نظر المدقق الخارجي إلى عوامل تتعلق بالإصدارات المهنية تشتمل على معايير مهنية ونصوص قانونية تحدد مسؤوليات المدقق، وطبيعة الاختبارات التي يجب على المدقق الالتزام بها.

## التوصيات:

١. نظرا لعدم وجود معيار أو بيان أو إرشاد تدقيق خاص بجريمة غسيل الأموال يوصى الباحث الجهات المتخصصة بضرورة تكامل جهودها لصياغة ووضع معيار يسترشد به المدققون في أداء مهمّاتهم.

٢. حث منشآت الأعمال على ضرورة الاهتمام بتوفير ضوابط رقابة داخلية كافية لمنع، واكتشاف عمليات غسيل الأموال، ومواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإمكانية استغلال غاسلي الأموال لهذه التقنيات الحديثة، والتعرف إلى الأساليب الحديثة والطرق التي يمكن لغاسلي الأموال استغلالها.

٣. ضرورة تفعيل دور لجنة التدقيق لدى منشآت الأعمال في دعم وظيفة التدقيق الداخلي لمتابعة التزام الإدارة بتوفير ضوابط الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، إضافة إلى وضع آلية مناسبة لدائرة التدقيق الداخلي لإجراء اختبارات للتأكد من التزام منظمات الأعمال بالمتطلبات القانونية وتعليمات مكافحة غسيل الأموال من خلال برامج الامتثال.

٤. تفعيل دور لجنة التدقيق لدعم وظيفة التدقيق الخارجي، وذلك لأداء مهمّات تدقيق الالتزام، والتقرير عن مدى التزام منظمات الأعمال بالمتطلبات القانونية وتعليمات مكافحة غسيل الأموال من خلال برامج الامتثال.

٥. ضرورة تضمين برامج التعليم المستمر دورات تدريب تتعلق بعمليات غسيل الأموال، وأساليبها، ومخاطرها، وتعديلات التي تصدر على قانون مكافحة غسيل الأموال.

٦. ندعو الباحثين إلى ضرورة البحث في مجال غسيل الأموال وعلم المحاسبة باعتبارها ظاهرة تنتشر بشكل كبير ومخاطرها على الاقتصاد الوطني.

## المصادر والمراجع:

## أولاً- المراجع العربية:


١. أبو غزالة، طلال، ٢٠٠١، معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، بيروت، دار العالم للملايين

٢. الخربشة، امجد، ٢٠٠٦، جريمة غسيل الأموال، ط ١، دار الثقافة.

– جمعة، أحمد حلمي، التدقيق الحديث للحسابات، ١٩٩٩، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣. جمعة، أحمد حلمي، إطار مقترح لدور ومسؤولية المدقق في اكتشاف جريمة غسيل الأموال والتقرير عنها عند تدقيق البيانات المالية، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١، عدد١٢

٤. الخطيب، خالد راغب والرفاعي، خليل محمود، ١٩٩٨، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، .

٥. دانيال، جورج غالى، ٢٠٠١، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، ٨٤ شارع ذكريا غنيم– تانيس سابقا.

٦. دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

٧. دليل مكافحة غسيل الأموال، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٨. الصبان، محمد سمير وعلى، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٢، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، شارع ذكريا غنيم– تانيس سابقا.

٩. شعيب، محمد، تبيض الأموال، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، تموز، ٢٠٠٠، ص٩٩– ١٠٥

١٠. الشيخ، بابكر، «غسيل الأموال– آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال»، عمان: دار مكتبة الحامد، ٢٠٠٣

١١. شرفات، طلال، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها» نسخة الكترونية، تاريخ الإطلاع٧، ٢٠١١، الموقع
www.arablawinfo.com/ Researches_AR/ 100.doc

١٢. – عرب، يونس، جرائم غسيل الأموال، مجلة البنوك، عدد١٠، مجلد١٩، عمان، الأردن، كانون الأول، ٢٠٠٠، ص١٩– ٢٢

١٣. عطية، علي، ٢٠٠٤، آفاق جديدة لمسئوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٤. على، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠١، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني، شارع ذكريا غنيم– تانيس سابقا، الدار الجامعية، .

١٥. الأحمدي، عصام الدين، ٢٠٠٠، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٣٦، مجلد ٢٠

١٦. فاروق، رنا، ٢٠٠٨، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة غزة، (نسخة الكترونية)، (رسالة ماجستير)

١٧. مخلص، مبارك، ٢٠٠٣، دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة نسخة الكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نافي العربية للعلوم الأمنية) « (نسخة الكترونية)، (رسالة ماجستير) ، تاريخ الإطلاع٦/ ٢٠١١ الموقع

http:// www.nauss.edu.sa/ NAUSS/ Arabic/ Menu/ ELibrary/ ScLetterResearch/ Maters/ year3/ part3/ as373.Ht

١٨. بقمي، ناصر، «(٢٠٠٥) جريمة غسيل الأموال (المفهوم– التجريم– المكافحة)» (نسخة الكترونية) ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن في كلية الملك فهد– الجريمة المعاصرة: المنظور الأمني http:// www.minshawi.com/ other/ bugamy.pdf

١٩.قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٥١- ٢٠١٠) هيئة مكافحة غسيل الأموال. http:// www.amlu.gov.jo

٢٠. مجمع المحاسبيين القانونيين، دليل مكافحة غسيل الأموال للمحاسبيين، ٢٠٠٦

٢١. مجموعة ولفسبيرج http:// www.Woifsberg- principles.com

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Abel,alan s.Gerson,james s (2002) .The CPA role in Fighting Money Laundering ,http:/ www.aicpa.Org*
2. *De Smet Dieter, Anne- Laure Mention ,Improving auditor effectiveness in assessing KYC/ AML practices ,Case study in a Luxembourg's context, www.emeraldinsight.com/ 0268- 6902.htm*
3. *okab ,ream.The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks International Research Journal of Finance and Economics Issue 88 http:// www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com*
4. *International Federation of Accountants (2006) , Anti- Money Laundering, discussion Paper.Issued by the International Federation of Accountants,http:/ www.ifac.com p5- 6*

9. References should follow rules as follows:

   (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.

   (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

# Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 32 pages or 7500 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a "CD" or "E-mail" accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.